

وول ستريت جورنال: النظام الاستبدادي يطغي بصورة قائمة في مؤتمر المناخ



الأربعاء 9 نوفمبر 2022 04:43 م

أشارت صحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية إلى أن النظام الاستبدادي السلطوي في مصر مخيف ولا علاقة له بعلاء عبد الفتاح أو غيره من السجناء الآن

ونقل تقرير (WSJ@)، عن جماعات حقوقية اعتقال السلطات في مصر أكثر من 100 شخص على صلة بالمظاهرات المخططة لقمة المناخ COP27 ، حيث قالت جماعات حقوقية إن الحكومة تبدو قلقة بشكل متزايد من أن الاحتجاجات قد تمتد إلى عرض أوسع للمعارضة ضد عبد الفتاح السيسي

واستندت ضمنا إلى تقرير (هيومن رايتس ووتش)، الذي أشار إلى إنشاء شبكات المراقبة بالكاميرات في سيارات الأجرة في شرم الشيخ لمراقبة من يتنقلون في جميع أنحاء المدينة، وأشارت إلى أن نظام تسجيل معقد للوصول إلى مساحة محدودة للاحتجاج "المنطقة الخضراء" خارج المؤتمر الرئيسي كمؤشر آخر على أن السلطات المصرية تحاول الحد من حرية التعبير حول القمة

ولفتت إلى تحذير السيسي الذي وصفته ب"جنرال سابق ذو عقلية استبدادية"، الناس من النزول إلى الشوارع ، قائلاً إن اقتصاد البلاد الهش لن يكون قادراً على الصمود أمام تكرار الانتفاضة الديمقراطية في عام 2011 والاحتجاجات التي أعقبت ذلك بعامين والتي سمحت له في النهاية بالعودة إلى السلطة

وأبان التقرير إلى أنه في الشهر الماضي ، مع تزايد الحديث عن الاحتجاجات المخطط لها في 11 نوفمبر ، دعا السيسي إلى برنامج حوار في وقت متأخر من الليل ليقول إن اضطراباً آخر يمكن أن يجثو على ركبتيه (يركع)، معتبراً أن تصريحه يعبر عن "حالة ميؤوس منها".

ونقلت الصحيفة عن حرية التظاهر وفقاً لـ(وايل أبو العجد ، الممثل الخاص لمصر في COP27)، الذي أشار إلى أن الدخول إلى منتجع البحر الأحمر مفتوح لأي شخص ، وليس فقط للمشاركين المعتمدين ، وأنه يتوقع حدوث احتجاجات في المدينة المضيئة كما حدث في قعم الأمم المتحدة لمؤتمر الأطراف في السنوات السابقة

وعن شكاوى استبعاد جماعات حقوق الإنسان المصرية من المؤتمر ، زعم "مصر منحت الاعتماد لمجموعات غير ربحية تعتقد أنها تركز على القضايا البيئية!"

وقالت الصحيفة إنه عُقدت قعم مؤتمر الأطراف سنوياً منذ عام 1995، وعادةً لا تجذب قادة العالم فحسب ، بل مجموعات كبيرة من النشطاء الذين يسعون إلى إسماع أصواتهم بشأن مجموعة من القضايا ، من العدالة العرقية لحقوق السكان الأصليين ، بالإضافة إلى موضوعات المناخ الرئيس بايدن والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك من بين القادة الذين حضروا اجتماع هذا العام ، وضغطت الحكومات الغربية على مصر لإتاحة مساحة أكبر لحرية التعبير في الفترة التي تسبق الحدث

وأضافت أنه كمثل على الضغوط كانت الولايات المتحدة ، حيث طلب مجموعة من المشرعين الديمقراطيين في 2 نوفمبر من بايدن تحسين القاهرة معاملتها للنشطاء والإفراج عن السجناء السياسيين

وأردفت أن البرلمان الأوروبي اعتمد الشهر الماضي قراراً يدعو إلى إطلاق سراح المحتجزين فيما وصفته جماعات حقوق الإنسان بالاعتقال التعسفي ، ومن بينهم علاء عبد الفتاح ، الناشط البارز المؤيد للديمقراطية في مصر أمضى معظم العقد الماضي في السجن حيث تحاول السلطات المصرية منع الأشخاص المرتبطين باحتجاجات 2011 من إثارة انتفاضة أخرى

ونقلت عن عائلة عبد الفتاح أنه توقف عن شرب الماء يوم الأحد ، أول أيام المؤتمر ، مما أدى إلى تصعيد إضرابه الجزئي عن الطعام الذي بدأه في أبريل ، وإضراباً كاملاً عن الطعام منذ بداية الشهر [وقالت شقيقاته إن الناشط ، وهو يحمل الجنسية المصرية والبريطانية ، قد يموت خلال المؤتمر الذي يستمر أسبوعين]

وأشارت إلى تعليق جماعات حقوقية من أن عشرات الآلاف من الأشخاص الآخرين محتجزون لأسباب سياسية ، على الرغم من إطلاق سراح مئات السجناء في وقت سابق من هذا العام [حجبت إدارة بايدن في سبتمبر 130 مليون دولار من المساعدات الأمنية الأجنبية لمصر للمرة الثانية ، معاقبة القاهرة لسجلها في مجال حقوق الإنسان]

وأرشد التقرير إلى نشطاء البيئة الذي يشعرون بالقلق من أن المؤتمر سيكون من أكثر المؤتمرات التي تخضع لرقابة مشددة حتى الآن [

وأكمل أن عدة منظمات حقوقية مصرية أعلنت أنها أستهبتت من عملية تديرها السلطات المصرية للحصول على إذن لحضور الحدث [للدخول إلى المؤتمر ، يُطلب من المشاركين أن يكونوا جزءاً من منظمة غير ربحية لها صفة مراقب رسمي لدى الأمم المتحدة]

وكشفت أن الأمر انتهى بأكثر من 30 مجموعة مصرية معظمها موالية للحكومة بالحصول على تسجيل مؤقت بمساعدة الحكومة المصرية]

ومن نماذج ذكرتها الصحيفة أن زياد عبد التواب ، نائب مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، وهي مجموعة مقرها تونس ، إن منظمات مثله لم تكتشف العملية التي ساعدت مصر في إجرائها إلا بعد فوات الأوان وأنهم كانوا يحاولون ذلك [حث الأمم المتحدة على التدخل]